ASJP Algerian Scientific Journal Platform
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417
- دراسات اقتصادية -
ISSN 2602-7925
المجلد: 15 العدد: 02(2021) ص. 83-98

دور المستهلك المستدام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر
- إشكالات الواقع واستراتيجيات المستقبل-

The role of sustainable consumer in achieving sustainable development goals in Algeria-problems of reality and future strategies-

سميرة بن يحي*
جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل- (الجزائر)
samira.benyahia@univ-jijel.dz

الطاهر بلعيور
جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل- (الجزائر)
tahar.beliouar@univ-jijel.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2021/04/05
تاريخ القبول:
2021/06/01

الكلمات المفتاحية:
- ✓ ثقافة الإستهلاك
- ✓ المستهلك المستدام
- ✓ التنمية المستدامة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على سلوك المستهلك المستدام وإبراز دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر باعتبارها من الدول النامية التي انتهجت هذا النموذج التنموي الذي يسعى لتطوير الحياة دون الإضرار بالبيئة.
وتم التوصل إلى أن المستهلك يعتبر أحد الأطراف المهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لكون سلوكياته الإستهلاكية أثرت وبشكل مباشر عليها، وأدت إلى حدوث العديد من المشكلات البيئية، الإقتصادية والإجتماعية والتي نتجت بسبب طغيان ثقافة الإستهلاك. كما تم إقتراح مجموعة من الآليات لجعل سلوك المستهلك الجزائري مستداما.

Article info

Received
05/04/2021
Accepted
01/06/2021

Keywords:
- ✓ *culture of consumption*
- ✓ *sustainable consumer*
- ✓ *sustainable development*

Abstract :

This study aims to identify sustainable consumer behavior and highlight its role in achieving sustainable development goals in Algeria, as it is one of the developing countries that have adopted this development model.
It was concluded that the consumer is one of the important parties in achieving the goals of sustainable development because his consumer behavior directly affected them, and led to the occurrence of many environmental, social and economic problems. a set of mechanisms have been proposed to make the Algerian consumer behavior sustainable.

* المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

. مقدمة:

ارتبط مفهوم التنمية ارتباطا وثيقا بمفهوم النمو الإقتصادي فقد كان التركيز في الماضي منصبا على السعي إلى زيادة معدلاته، واعتبر الإنسان في خدمة الإقتصاد ويجب عليه العمل على تنميته خصوصا بعد تشيء الناس والطبيعة بحيث تم اعتبار الإنسان مورد إقتصادي. لكن التركيز على الرفع في معدلات النمو الإقتصادي أدى إلى فقدان الموارد على المستوى البيئي والإقتصادي والإجتماعي، ففي ظل نظام السوق الحر السائد في العالم أهملت كلفة استغلال واستهلاك الموارد.

وقد ساد العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نموذج تنموي كان له جانبين سلبيين هما تزايد عدد الفقراء في العالم وتفاقم التدهور البيئي، كما أن القيم التي شكلت الثقافة الإقتصادية آنذاك أدت إلى ظهور وانتشار الكثير من المشكلات البيئية والإقتصادية والإجتماعية كالفقر والبطالة وعدم المساواة في توزيع الثروة والموارد والتلوث وغيرها من المشاكل.

هذه الثقافة غضت الطرف عن النظر في الجوانب البيئية إذ استهلكت كمية كبيرة من الموارد الطبيعية أثناء التسابق المحموم في إنتاج مختلف السلع وتوفير العديد من الخدمات لأفراد المجتمع دون التفكير في كيفية تعويض هذه الموارد، خصوصا بعد أن أصبح الإستهلاك أحد أهم معالم المجتمعات الحديثة في ظل زمن العولمة حيث تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية والدولية وازداد فيه قوة السوق، وأصبحت حركة الأفراد والأموال والسلع والخدمات تتميز بكثافتها وشيوعها وتنوعها وذلك بسبب محاولة إلغاء الحدود بالأخص الحدود الاقتصادية وجعل التجارة حرة مع العلم أن مسألة التسوق والاستهلاك تتعلق بالدرجة الأولى بأذواق الناس واحتياجاتهم، وتتأثر أيضا بالتعليم والثقافة والدخل، ويمكن أن تتأثر أيضا بطبيعة المجتمع والسلوك الاجتماعي السائد فيه. وتشكلت بذلك ثقافة الإستهلاك والتي انتشرت عبر دول العالم بما فيها الجزائر. فبالإضافة لكون هذه الثقافة وليدة الظروف والبيئة الاجتماعية التي تحيط بالفرد، والتي تساهم بشكل كبير في تكوينها وتشكيلها، فهي أيضا تدفع الفرد لاستغلال الثروات البيئية بشكل مفرط وغير عقلاني لتلبية حاجاته الكثيرة والمتنامية باستمرار مما نتج عنه مخاطر بيئية ساهمت بشكل كبير في اختلال علاقة الفرد ببيئته.

وفي ظل زيادة الوعي بقيمة البيئة وضرورة التوازن بين حاجات الأجيال الحالية والقادمة من خلال الاقتصاد والبيئة، وأنه يجب استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات وتكييف البيئة والتكنولوجيا والتطوير المؤسسي، لتعزيز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية لكل ما من شأنه تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم. انتشر في العالم نموذج تنموي جديد عرف بالتنمية المستدامة يهتم بقضايا المساواة في فرص الحصول على الرفاهية وأيضا نوعية وجودة البيئة والعدالة الاجتماعية فالإنسان له الحق في الحصول على التنمية في الحاضر وفي المستقبل معا. كما يتميز هذ النموذج بشمولية الأهداف أي أنه إذا ما تم تجاهل بعض الأهداف سيكلف ذلك إبطاء عملية التنمية في بعض المجالات، فهي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق المواءمة والموازنة بين أركانها الثلاث: الإنسان- الموارد البيئية - التنمية الاقتصادية. وقد تبنت دول العالم الثالث وفي مقدمتها الجزائر هذا النموذج التنموي، نتيجة تعثر الكثير من السياسات التنموية المتبعة فيها والتي أدت إلى مشاكل إقتصادية وإجتماعية وبيئية عديدة.

ولكون أساس الإستدامة يتمثل في الموارد وارتباطها بالبيئة من حيث كيفية استخدامها والتعامل معها فالإنسان يلعب دور مهما ومحوريا في كيفية استغلال هذه الموارد بشكل رشيد خصوصا انتشار ثقافة الإستهلاك عبر العالم وتطور أساليب الإنتاج، مما زاد من الضغوط على البيئة، الأمر الذي أدى إلى حدوث مشكلات بيئية مختلفة في الحجم والخطورة حسب درجات النمو والتطور الذي وصلت إليه الأمم. لذلك فكل سلوكياتهم المباشرة وغير المباشرة التي يقوم بها الأفراد في سبيل الحصول على سلعة أو خدمة معينة من مكان معين وفي وقت محدد باعتبارهم مستهلكين، تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر على البيئة وعلى عملية التنمية المستدامة عامة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

على ضوء ما تقدم تكمن أهمية هذا الموضوع في معرفة كيفية جعل سلوك المستهلك الجزائري أكثر إستدامة ويساهم فعليا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خصوصا في ظل تنامي ثقافة الاستهلاك وانعكاساتها السلبية على البيئة والتنمية من خلال الاستغلال غير العقلاني للموارد واستهلاك مكونات البيئة الحية وغير الحية بطريقة غير رشيدة مما ينتج عنه حدوث اختلالات في التوازن البيئي.

ومن هذا المنطلق تبرز مشكلة هذه الدراسة التي حددت بالتساؤل الرئيسي التالي: ما مدى فعالية دور المستهلك المستدام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية والتي تعتبر محاور لهذا المقال.

- ماذا نقصد بالمستهلك المستدام؟
- ما هي أهداف التنمية المستدامة؟ وما إشكالات تحقيقها في الجزائر؟
- ما مدى مساهمة المستهلك الجزائري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- ما هي الآليات الواجب اعتمادها لتفعيل دور المستهلك الجزائري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية إلى الوصول إلى تعريف محدد للمستهلك المستدام ومعرفة مدى إستدامة سلوك المستهلك الجزائري ومدى فعالية الدور الذي يلعبه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع تحديد ما يتطلبه هذا السلوك من تغيير وتعديل لجعله يحقق هذا الغرض.

منهج الدراسة: لتحقيق أهدف هذا البحث الذي يعد من البحوث الوصفية التي تحاول وصف الظاهرة موضوع الدراسة بهدف الوصول إلى نتائج تخدم هذه الأهداف، استخدم المنهج الاستدلالي(الاستنباطي) الذي يقوم على الربط بين استدلالات العقل ومقدمات البحث ونتائجه. فهذا المنهج يقوم باستنباط الحقائق من خلال المعلومات المتوفرة، ومحاولة ربطها ببعضها والوصول إلى معلومات تعالج مشكلة البحث.

2. تحديد مفهوم المستهلك المستدام

قبل التطرق لمفهوم المستهلك المستدام يجب توضيح بعض المصطلحات المرتبطة به والمتمثلة في: الإستهلاك، ثقافة الإستهلاك، المستهلك، سلوك المستهلك، التنمية المستدامة. فمن خلال استعراض تعاريف الباحثين لهذه المصطلحات، سيكون بالإمكان تحديد مفهوم المستهلك المستدام.

1.2 الإستهلاك:

يستخدم مصطلح الإستهلاك استخدامات متعددة ومختلفة في العلوم الاجتماعية، فمن الصعب تقديم تعريف واحد له" فهو يعتبر الهدف النهائي لكل أنواع الإنتاج أو هو استغلال السلع والخدمات، وقد استخدم آدم سميث المصطلح بالمعنى الأول حيث أن كل العمليات الاقتصادية كالإنتاج والتبادل والتوزيع تهدف في النهاية إلى الاستهلاك."[1]

ونجد أن الكثير من الباحثين والخبراء قد اتفقوا على أن الإستهلاك ما هو إلا: "استخدام (إهلاك) للسلع والخدمات في فترة زمنية محددة."[2]

فأفراد المجتمع يقومون بأنشطة الشراء والإستخدام لمختلف السلع والخدمات، ثم يتم بعد ذلك التخلص من الفائض على شكل نفايات.

كما يعرف الإستهلاك على أنه:" ذلك الجزء المستقطع من الدخل الكلي والذي يتم إنفاقه على السلع والخدمات التي تشبع رغبات الفرد بطريقة مباشرة، ويتوقف الإنفاق الإستهلاكي لأي فرد على عدة عوامل."[3]

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

بينما يعرفه القيسي بأنه: "آخر مرحلة من مراحل العملية الإقتصادية، لأنه يجسد الطلب النهائي على السلع والخدمات، لا شك أن حاجات الإنسان ورغباته هي المحرك لجميع الأنشطة الإقتصادية."[4]

وفي العموم فإن عملية الإستهلاك تتحدد وفقا لما يلي:

- " قدرة المستهلك على تحويل رغبته في الحصول على منتج إلى طلب.
- أذواق المستهلك وتفضيلاته.
- حجم الدخل المخصص للإنفاق وأسعار السلع السائدة في السوق."[5]

من خلال ما سبق الإستهلاك أضحى حقيقة إجتماعية تظهر من خلال سلوك الأفراد والجماعات الإجتماعية، بالإضافة لكونه نشاط إقتصادي مهم يتمثل في قيام الفرد بشراء السلع والخدمات التي يحتاجها هو أو أفراد عائلته وفقا للظروف المحيطة به.

2.2 ثقافة الإستهلاك:

تعتبر ثقافة الإستهلاك مظهرا من مظاهر الثقافة العامة للمجتمعات المعاصرة، وقد انتشرت في ظل إقتصاد السوق والتطور العلمي والتقني وكذا النمو الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات.

وتعرف بأنها:" عملية إهلاك القيمة الاستعمالية وتتجلى إما بصورة تجديد وتحوير المادة الاستهلاكية لأشكال جديدة ومغرية للاستهلاك في إطار عملية الإنتاج، أو بشكل إهلاك محض بفعل الاستعمال لحظة التملك بهدف تلبية الحاجات أو شراء شيء أو خدمة ما واستعمالها." [6]

كما ينظر إليها أيضا على أنها:" ليست ثقافة تحمل مظاهر ثقافات الشعوب التقليدية من قيم واعتقادات وفنون، بل تعنى بالدرجة الأولى بالجوانب الغريزية بالإنسان، وبالمظاهر والكماليات الشكلية التي تحدد قيمة الإنسان بمقدار ما يقتنيه من أشياء مادية أو مال، وتعمل الثقافة الاستهلاكية على تحويل جميع مظاهر الثقافة الإنسانية وأبرزها الفنون إلى سلعة تجارية."[7]

وفي نفس السياق تعرف تومي الخنساء ثقافة الإستهلاك بأنها: "مجموعة من الرموز والأفكار والقيم القادرة على نشر النزعة الإستهلاكية، والبحث عن السلع المطلوبة في الأسواق."[8]

وبالتالي فثقافة الإستهلاك تمثل مجموعة من المبادئ التي تعتمد على الأفكار الفردية والاجتماعية في تحديد طبيعة الاستهلاك للفرد الواحد أو الأسرة، وهي تضم جوانب مادية تعبر عنها السلع والخدمات وطريقة عرضها وأماكن العرض والبيع، وأيضا جوانب معنوية تعبر عنها المعاني والرموز والصور التي تصاحب العملية الاستهلاكية.

تكتسب هذه الثقافة في مجملها من مختلف مؤسسات التنشئة الإجتماعية كالأسرة والمؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام، بالإضافة إلى التأثر بالمراكز العالمية التي تنشر هذه الثقافة.

3.2 المستهلك:

ظهرت للمستهلك مفاهيم متعددة ومتباينة يمكن حصرها في ثلاثة جوانب رئيسية وهي: الجانب القانوني، الجانب الإقتصادي والجانب الإجتماعي.

فقد عرفه القانون الجزائري في المادة (03) من القانون رقم09-03 المؤرخ في 29 صفر 1430هـ الموافق ل 25 فبراير2009م المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش و لصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 15المؤرخة في 08 مارس 2009 م بأنه:" كل شخص طبيعي أو معنوي يقتني، بمقابل أو مجانا، سلعة أو خدمة موجهة للإستعمال النهائي من أجل تلبية حاجته الشخصية أو تلبية حاجة شخص آخر أو حيوان متكفل به."

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

أما من الجانب الإقتصادي فيعرف المستهلك بأنه:" ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقوم باقتناء أو شراء سلع معينة أو خدمات توفر له إشباع مختلف حاجاته وسد رغباته وهو الشخص الذي يمارس نشاطه التسويقي باستمرار."[9]

بينما تركز بعض التعاريف الخاصة بهذا المصطلح على الجانب الإجتماعي إذ يعرف على أنه: "من يقوم باقتناء السلع والخدمات لإشباع حاجاته الشخصية وحاجات من يعولهم، وليس بهدف إعادة بيعها أو تحويلها وهو استخدامها في نشاطه المهني."[10]

فالمستهلك إذا هو الشخص الذي يشتري منتجات للإستعمال الشخصي أو العائلي. والجدير بالذكر أنه تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل تؤثر كلها على اختيارات الفرد الاستهلاكية وتوجه سلوكه الإستهلاكي وتتحدد كذلك من خلالها معالم ثقافة الإستهلاك في المجتمع. هذه العوامل قد تكون نابعة من الفرد ذاته والمتمثلة في العوامل الشخصية والنفسية كالعمر والجنس والدوافع، وقد تكون خارجية وتضم العوامل الاجتماعية، الحضارية، الاقتصادية والسياسية كحجم الأسرة، الملكية، المكانة الاجتماعية، الطبقة، المهنة، الوضع الإقتصادي ودرجة التحضر.

4.2 سلوك المستهلك:

تعتبر دراسة سلوك المستهلك جزء من دراسة السلوك البشري، وتهتم هذه الدراسة بكل السلوكيات أو التصرفات التي يقدم عليها المستهلك والمرتبطة بإشباع حاجاته ورغباته. لذلك يمكن تعريف سلوك المستهلك بأنه: " مجموعة من الأنشطة والتصرفات التي يقدم عليها المستهلكون أثناء بحثهم عن السلع والخدمات التي يحتاجون إليها بهدف إشباع حاجاتهم ورغباتهم فيها، وأثناء تقديمهم لها والحصول عليها واستعمالها والتخلص منها، وما يصاحب ذلك من عمليات اتخاذ القرارات."[11]

كما يعرف بكونه: "السلوك الذي يقوم به المستهلك عندما يبحث ويشتري ويستعمل ويقيم ويتخلص من السلع والخدمات (بعد استعمالها) التي يتوقع أن تشبع حاجاته" [12]

وتوصف التصرفات أو الأفعال التي يقوم بها المستهلك بكونها قد تكون مباشرة - وذلك من خلال قيام هذا الأخير بعملية اقتناء السلع أو الخدمات مباشرة من أماكن عرضها- أو غير مباشرة لكنها تؤدي في النهاية لحصوله على الخدمة أو السلعة المستهدفة، هذه الأفعال والتصرفات تكون نتيجة تعرض الفرد لمنبه داخلي أو خارجي ينبهه لحاجته لسلعة أو خدمة معين.

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن سلوك المستهلك لا يقتصر فقط على عملية الشراء للسلع والخدمات وإنما يضم كل التصرفات والأفعال التي ترتبط بذلك مثل التسوق، التحدث مع البائع، البحث عن المعلومات المتعلقة بالسلعة، المفاضلة بين مختلف السلع وبين الإعلانات التجارية، استخدام خدمة بنكية... إلخ. لذلك فالهدف من هذه الأفعال هو تلبية كل متطلبات الإنسان لكي يستطيع العيش في بيئته.

5.2 التنمية المستدامة:

استخدم هذا المفهوم عدة استخدامات سواء من قبل العلماء والباحثين أو المسؤولين أو من قبل المؤسسات الدولية، إذ يعتبره البعض نموذجا تنمويا مناسبا لمتطلبات العصر وأولويات النظام العالمي الجديد بحيث يمكنه إصلاح الأخطاء التي ارتكبها النموذج الصناعي الرأسمالي في حق البيئة، وهناك من ينظر إليه نظرة أخلاقية تناسب اهتمامات واحتياجات المجتمعات الحديثة، أما البعض الآخر فالتنمية المستدامة بالنسبة له مجرد قضية إدارية بحتة لكون المجتمعات اليوم في حاجة إلى إدارة بيئية واعية تخطط لاستغلال رشيد للموارد الطبيعية.

وتجدر الإشارة إلى أن السعي إلى تحقيق تنمية منسجمة مع احتياجات ومتطلبات البيئة لا يعد مبدأ جديدا في الفكر الإنساني " فقد أشار*Ginford Punchot* في عام 1910 إلى أن الحفاظ على البيئة يعني الحصول على أكبر عدد من السلع لأطول فترة زمنية

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ممكنة."[13] ويقصد بذلك الإستخدام الرشيد للموارد الطبيعية في إنتاج ما يحتاجه الفرد وذلك من خلال إنتاج سلع معمرة أي تدوم لفترة طويلة، مع نفايات أقل وبالتالي الحد من التلوث.

مع العلم أن التنمية المستدامة والتي وجد لها أكثر من مئة تعريف، عرفت للمرة الأولى عام1981 في تقرير الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة بأنها: " السعي الدائم لتطوير الحياة الإنسانية، مع الأخذ في الاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته." [14]

كما قامت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة بتوضيح مفهوم التنمية المستدامة في تقريرها المعنون بمستقبلنا المشترك والذي صدر عام 1987 حيث عرفتها بأنها: " تأمين وتلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال أو الإنقاص من قدرات الأجيال المقبلة أو القادمة على تلبية احتياجاتها."[15] ويعد هذا التعريف الأكثر شهرة وقبولا لدى الكثير من الباحثين والمهتمين بالفكر التنموي بل وحتى لدى المسؤولين وأصحاب القرار في العديد من الدول.

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا جليا أبعاد التنمية المستدامة والمتمثلة في: البعد الإجتماعي، البعد الإقتصادي والبعد البيئي والتكنولوجي.

إذا فالتنمية المستدامة هي عملية مستمرة وشاملة ومتعددة الأبعاد، وهي بالتالي مختلفة من مكان لآخر، فكل مجتمع يحاول تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تتلاءم مع ما لديه من موارد بشرية وطبيعية ومالية وإمكانيات إقتصادية وتكنولوجية، لذلك فمفهومها لدى الدول الصناعية المتقدمة مختلف عنه لدى دول العالم الثالث." فيقصد بالتنمية المستدامة بالنسبة للدول الصناعية في الشمال: إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جدرية في الأنماط الحياتية السائدة، وامتناعها عن تصدير نموذجها التنموي الصناعي عالميا. أما لدى الدول الفقيرة والتابعة: فتتمثل في توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا في الجنوب."[16]

الشكل رقم (01): التمثيل التقليدي لمفهوم التنمية المستدامة

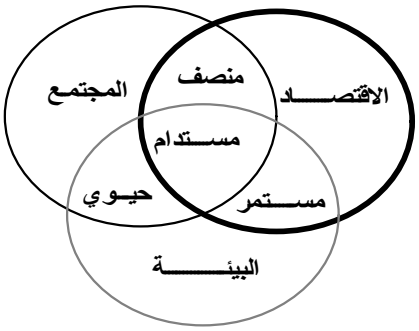

المصدر: فؤاد بن غضبان، 2014،ص 39

في الجزائر يعرف المشرع التنمية المستدامة في المادة 04 من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424هـ الموافق ل19 يوليو2003م المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 43 المؤرخة في 20 يونيو 2003م بأنها: "التوفيق بين تنمية إجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية."

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

والملاحظ أن التعاريف السابقة لهذا المفهوم تشير إلى ضرورة تغيير أنماط الإستهلاك من أجل ضمان تمكن الأجيال المقبلة من تلبية احتياجاتها.

6.2 المستهلك المستدام:

لقد اتضح من خلال ما ذكر سابقا أنه لتحقيق تنمية المجتمعات دون الإضرار بالبيئة سواء في دول الشمال أو الجنوب، يجب تغيير أنماط الإستهلاك التقليدية واستبدالها بأنماط استهلاكية مستدامة، وذلك لا يتأتى إلا من خلال ترشيد الإستهلاك والحد من النزعة الاستهلاكية التي أضحت سمة بارزة في المجتمعات المعاصرة وأدت إلى الإضرار بالبيئة.

ولتحقيق ذلك يجب أن يساهم الفرد باعتباره مستهلكا في إحداث هذ التغيير، وهو ما يقوم به من خلال انتهاج سلوك استهلاكي مستدام يعتمد على أربعة دعائم كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم (02): دعائم الإستهلاك المستدام

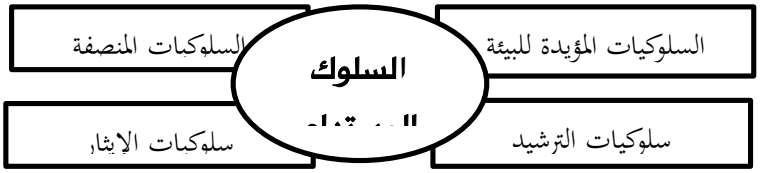

المصدر: نسيب شهرزاد ومرداوي كمال، 2020 ،ص731

فالمستهلك المستدام هو ذلك المستهلك الذي يلتزم بتبني نمط استهلاكي صديق للبيئة، وذلك بالتقيد بالسلوك المستدام والذي يعبر عنه من خلال مجموعة من الأنشطة والتصرفات التي تهدف إلى تحقيق الاستدامة " مثل الالتزام بشراء واستخدام المنتجات الصديقة بالبيئة والتي تستهلك الحد الأدنى من الطاقة، والابتعاد عن المنتجات الملوثة للبيئة والمستنزفة للموارد، ويتعدى الأمر إلى إرشاد ونصح الاخرين بتبني هذا السلوك."[17]

والجدير بالذكر أن مصطلح الإستهلاك المستدام قد تم تبنيه في قمة الأرض في ريو جانيرو بالبرازيل، إذ بعد طرح مسألة ارتباط أنماط الاستهلاك السائدة آنذاك بالمشكلات البيئية في بداية التسعينات من القرن الماضي، تقرر وفقا لما جاء في أجندة القرن الحادي والعشرين تغيير أنماط الإستهلاك وحتى الإنتاج وجعلها مستدامة.

3. أهداف التنمية المستدامة وإشكالات تحقيقها في الجزائر

1.3 أهداف التنمية المستدامة:

لقد تبنى مؤتمر قمة الأرض في ريو جانيرو عام 1992م أجندة القرن الحادي والعشرين للتنمية المستدامة. فبالإضافة إلى إعطاء الشرعية الدولية لهذا المفهوم حددت -وبموافقة زعماء العالم- الأهداف المنشودة في المجال الإجتماعي والإقتصادي والبيئي، وأيضا قائمة الاستراتيجيات والأنشطة الواجب اتباعها لتحقيق هذه الأهداف. ونذكر أهم هذه الأهداف فيما يلي:

* زيادة الدخل الوطني وذلك من خلال زيادة السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة، إلا أن زيادة الدخل تتوقف على إمكانية الدولة، فكلما توفرت رؤوس الأموال والكفاءات الكبيرة كلما أمكنت تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الوطني.

*تحسين المستوى المعيشي ويتأتى ذلك من خلال:

- " تحقيق الإستخدام الكامل للموارد البشرية.
- توفير وتحسين خدمات الصحة والتعليم لجميع فئات المجتمع.
- اعتماد أسلوب الحكم الراشد.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- إعطاء أهمية لدور المرأة في التنمية.
- إحداث توازن في توزيع السكان.
- استقرار النمو الديمغرافي." [18]

وللعلم فإن تحسين مستوى المعيشة ومحاربة الفقر قد تم ربطه بحقوق الإنسان، وقد بدأ هذا الربط تدريجيا منذ الثمانينات بصدور إعلان الحق في التنمية سنة 1986 الذي يستمد جذوره من المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان(1948) التي تنص على أن: "لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية، وكذلك الخدمات الإجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته."[19]

*يعد تقليل التفاوت بين الدخل والثروات من بين الأهداف التي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها ويندرج ذلك ضمن الأبعاد الاجتماعية لعملية التنمية المستدامة.

*تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد، إذ " تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني"[20] إذ لا يجب أن يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تحددها الطبيعة فضلا عن البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة ولا تخلف نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاص مخلفاتها.

* يجب أن تلعب الدولة دورا هاما فيما يتعلق بتنظيم استخدام الموارد الطبيعية وتحقيق التوازن البيئي وتبني سياسة بيئية ملزمة لجميع أفراد المجتمع عن طريق سن القوانين وفرض عقوبات رادعة للخارجين عليها. وقد أولت الجزائر اهتماما بالغا بالبيئة ففي سنة 2000 استحدثت وزارة البيئة والتهيئة العمرانية، كما تم " إصدار قوانين جديدة خاصة بالبيئة كقانون النفايات 2002، وقانون السواحل 2002، وفي 2003 صدر قانون التنمية المستديمة يعوض قانون فيفري 1983، وكذلك قانون لحماية المناطق الغابية 2003."[21]

*الإهتمام بتنمية ونشر السلوك البيئي السليم ويتم ذلك عن طريق التعليم في مختلف المراحل، وكذلك عن طريق الإعلام والتوعية بأهمية البيئة والأضرار المترتبة عن الإساءة إليها.

*تحسين القدرات الوطنية على إدارة الموارد الطبيعية إدارة واعية ورشيدة لتحقيق حياة أفضل لكافة فئات المجتمع.

2.3 إشكالات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر:

يتضح من خلال الإطلاع على البرامج والاستراتيجيات التي وضعتها الجزائر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أنها من الدول النامية التي استحوذ هذا الموضوع على اهتمامها، بهدف تحقيق التطور في كل المجالات وتحسين نمط الحياة لمواطنيها. ولهذا أعدت الدولة الجزائرية عدة استراتجيات تنموية تماشيا مع التحديات التنموية العالمية، وقد تبنت في السنوات الأخيرة مبادئ التنمية المستدامة لحماية البيئة من كل أنواع التلوث الذي يمكن أن تتعرض له.

لكن على الرغم من الجهود المبذولة في تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في الجزائر إلا أن هناك مجموعة من المعوقات والتحديات التي تحول دون تحقيق هذا الهدف، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- ضعف معدل النمو الإقتصادي: يشكل النمو الإقتصادي أهم المؤشرات في التحليل الإقتصادي، ويعتمد على الناتج الداخلي العام كأداة لقياس النمو. لذلك فإن الإقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار البترول وتغيرات المحيط الدولي نظرا لكون الجزائر تعتمد على

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مداخيل البترول بالدرجة الأولى(انظر الملاحق)، بسبب ذلك فهي تعاني من مشاكل إقتصادية خصوصا عند انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية ونتيجة لذلك فهي تعاني من ضعف معدل النمو الإقتصادي.

- تفشي البطالة: فمنذ سنة 1987م اتخذت إجراءات لمكافحة البطالة ودعم التشغيل خاصة لدى الفئة الشابة ومن بين هذه الإجراءات نذكر:

*النشاطات التابعة للشبكة الإجتماعية وبرامج تشغيل الشباب ولعل أهمها ما يعرف حاليا بعقود ما قبل التشغيل.

*الإجراءات الخاصة بالإستثمار ودعم مشاريع الشباب(انظر الملاحق).

-انتشار الفقر والذي يعد من أهم المشاكل الإجتماعية والإقتصادية التي تعاني منها الجزائر، فقد تسبب تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية في الثمانينات وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينات في زيادة معدلات الفقر، وتدهور الأوضاع الإجتماعية للفئات الضعيفة.

-ظاهرة الفساد والتي عرفت انتشارا لافتا في السنوات الأخيرة في الجزائر، وأصبحت تقف عائقا أمام الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة.

-استمرار الازدياد السكاني وزيادة الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية، مما تسبب في زيادة الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية.

-التلوث الجوي والبحري وتراكم النفايات، إذ "لا تزال عملية جمع وإخلاء النفايات الحضارية في الجزائر تتم في ظروف مضرة بالبيئة وعلى وجه الخصوص عملية تفريغها في مزابل فوضوية بالرغم من المحاولات الشديدة لإقامة مزابل مراقبة....وتعتبر وضعية النفايات الصناعية من أبرز المشاكل الباعثة للقلق إذا ارتبط الأمر بالبيئة، وذلك على الرغم من أن حوالي 50% من الوحدات الصناعية قد جهزت بأنظمة مضادة للتلوث إلا أن معظمها معطلة في الوقت الراهن."[22]

-استمرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.

-النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها، وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة.

- ضعف الاعتماد على الطاقة المتجددة وغياب استخدامها في العديد من المناطق.

- عدم فعالية مشاركة المجتمع المدني في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة.

كما أن هناك العديد من القضايا التي تقف عائقا أمام الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر والمنطقة العربية بصفة عامة وتشكل تحديات مستمرة تنبغي متابعة معالجتها، كانتشار ظاهرة الفساد ومشكلة الفقر والبطالة والأمية بالإضافة إلى التخلف الذي تعاني منه قطاعات التعليم والبحث العلمي والصحة، وأيضا المشاكل المتعلقة بالجفاف والتصحر، إدارة النفايات والموارد الكيميائية، التخطيط الحضري والمدن المستدامة، إدارة الكوارث، الإستهلاك والإنتاج المستدامان وغيرها من القضايا مما يؤدي لا محالة إلى غياب الوعي بأهمية التنمية المستدامة.

4. مدى مساهمة المستهلك الجزائري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

إن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها المجتمعات العربية في عصرنا الحالي -ومن ضمنها المجتمع الجزائري- في ظل العولمة وانتشار روح التنافس التجاري في السوق العالمية بالإضافة إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والآلية في جميع نواحي الحياة خصوصا في قطاع الصناعة والذي نتج عنه تعدد السلع وتطور الخدمات، أدت إلى تحويل مجتمعاتنا إلى مجتمعات استهلاكية بالدرجة الأولى مما أثر بشكل مباشر على عملية التنمية على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهو ما يؤكد علاقة الثقافة الاستهلاكية للمجتمع بالتنمية المستدامة، هذه العلاقة سيتم توضيحها قبل التطرق لمدى مساهمة المستهلك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1.4 علاقة ثقافة الإستهلاك بالتنمية المستدامة:

تمثل ثقافة الإستهلاك مجموعة المفاهيم والأفكار السائدة في مجتمع ما، والمرتبطة بالسلع والخدمات التي تتناسب مع طبيعة الاستهلاك البشري ضمن منظومة فكرية ثابتة وواضحة، فهي تعد العامل المحفز الذي يصاحب العملية الاستهلاكية من خلال مخزونات وأفكار عقلية لدى الأفراد المستهلكين تؤدي إلى السلوك الاستهلاكي.

لقد ساهمت دراسات الإستهلاك الحديثة والتي شملت العديد من ميادين البحث في توضيح العلاقة بين ثقافة الإستهلاك والتنمية المستدامة خصوصا فيما يتعلق ببعدها البيئي، فسلوك أفراد المجتمع باعتبارهم مستهلكين له دور كبير في الحد من التلوث والتدهور البيئي الذي يسببه انتشار ثقافة الإستهلاك في المجتمعات المعاصرة (الدول المتقدمة وأيضا دول العالم الثالث)، يقول **دوجلاس موسشيت *D.Muschett***: " إن الدول الصناعية الغنية لا تعرف شيئا عن الإستدامة. في الوقت الذي لا تعرف فيه غالبية دول العالم الأخرى شيئا عن التنمية."[23] فالتدهور الذي حدث للظروف البيئية يأتي من الدول الغنية والنامية على حد سواء. الأولى بسبب الترف والهدر الذي يحدث أثناء عملية الاستهلاك، أما الثانية فبسبب ما تعانيه من مشاكل الفقر والتخلف والتي تجعل الفرد يستهلك كل ما يجده رخيصا حتى ولو كان ضارا بصحته وبمحيطه، كما أن طرق الإنتاج المتبعة في هذه الدول مازالت لا تحترم المعايير البيئية لأن استخدام تكنولوجيا صديقة للبيئة مكلف لذلك فليس بإمكان الدول الفقيرة امتلاكها ونذكر في هذا الصدد على سبيل المثال لا الحصر مسألة معالجة النفايات وتدويرها، واستخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة.

وقد اعتبر أن العوامل التي تؤثر مباشرة على البيئة هي: عدد السكان والاستهلاك والتكنولوجيا. فمشكلة الانفجار السكاني مثلا تحدث عندما يؤدي تضخم عدد السكان إلى حالة عدم التوازن بين حاجاتهم المتزايدة للاستهلاك وبين المواد المتوفرة، ومشكلة استنزاف المواد الطبيعية تحدث عند تزايد الطلب على هذه المواد مثل: المعادن، الفحم الحجري، النفط والغاز الطبيعي نتيجة النمو السكاني والتقدم التكنولوجي المتزايد والمتسارع وتزايد معدلات الإستهلاك بشكل مستمر مما يؤدي إلى نقصان المواد الطبيعية الغير متجددة.

وهذا ما أشار له تقرير اليونسكو(التربية البيئية على ضوء مؤتمر تبيليس،مارس1983) إذ أكد على أن:" تلبية مختلف الحاجات البشرية، مقترنة بالإفراط في استهلاك الموارد وبنمو سكاني سريع، قد أحدثت ضغطا متزايدا على البيئة، وذلك إما بصورة مباشرة عن طريق الأفراد في استغلال الثروات غير المتجددة والطاقات الإنتاجية، أو بصورة غير مباشرة عن طريق إنتاج كميات هائلة من الفضلات والمخلفات تفوق قدرة البيئات الطبيعية على الاستيعاب والتنقية، بحيث أصبحنا نشهد ـ نتيجة لذلك - عملية انقراض متسارعة لأنواع كثيرة من الحيوانات والنباتات. ومن جهة أخرى فإن استخدام منتجات العمل البشري وتوزيعها، والأشكال المتبعة للتنظيم الاجتماعي على الصعيد الوطني والدولي قد أدت في حالات عديدة إلى دفع جماعات بشرية كبيرة إلى هاوية الفقر والاغتراب عن الثقافة التي يعيشون بداخلها."[24]

2.4 واقع الإستهلاك المستدام في الجزائر:

إن سعي الأفراد للعيش في رفاهية أدى إلى ارتفاع معدلات الإستهلاك خصوصا في ظل الزيادة الضخمة للإنتاج وبالتالي كثرة وتنوع السلع والخدمات وما صاحب ذلك من اغراءات والتي تدفع دفعا الفرد للاستهلاك. وقد ترتب عن ذلك الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.كما نتج عنه أنماط مختلفة للاستهلاك تحددها ثقافة المجتمع وتتجلى من خلال سلوكيات أفراده المستهلكين، مع العلم أن المشتري ليس بالضرورة هو المستهلك فقد يكون رب الأسرة هو المشتري ولكن بقية أفراد أسرته هم المستهلكون، لكن مع ذلك كل فرد في الأسرة الواحدة يلعب دورا في اتخاذ قرار الشراء هذا القرار يتحدد حسب طبيعة العلاقات بين أفراد الأسرة وطبيعة العملية الشرائية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

فسلوك المستهلك أصبح حاليا في ظل انتشار ثقافة الإستهلاك، المتسبب في ظهور العديد من المشكلات لعل أبرزها المشكلات البيئية التي تختلف في الحجم والخطورة حسب درجات النمو والتطور الذي وصل إليها المجتمع. وللتخلص من هذه الاثار السلبية للاستهلاك أوجد المختصون نمطا جديدا له وهو الاستهلاك المستدام الذي يعتمد عل السلوك المستدام للمستهلكين.

وأضحى هذا الموضوع في الوقت الراهن من بين أولويات المسؤولين، المستهلكين والمنتجين على حد سواء على المستويين العالمي والوطني، فالإستهلاك المستدام يتمحور حول ربط ظاهرة الإستهلاك بالتنمية المستدامة، ونظرا لأهمية الموضوع فقد اختير المستهلك المستدام كموضوع لليوم العالمي لحقوق المستهلك يوم 15 مارس لسنة 2020. هذا المستهلك الذي تعبر سلوكياته المؤيدة للبيئة "عن جملة الأنشطة الهادفة والفعالة التي تؤدي إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية، بحيث تشمل كلا من إعادة التدوير، المحافظة على المياه، سلوكيات ترشيد استخدام الطاقة، إقناع الاخرين بحماية البيئة، التصميم والبناء الصديق للبيئة والمحافظة على النظام الإيكولوجي."[25]

بالنسبة للمستهلك الجزائري فهو كغيره من المستهلكين في العالم يحاول دائما اقتناء الأجود والأرخص عند اختيار حاجياته، متأثرا في أحيان كثيرة بما يعرض من إشهارات لمختلف المنتجات وأيضا بما يستهلكه محيطه (التقليد والمحاكاة)، متجاهلا عن قصد أو غير قصد تأثيرات هذه الاختيارات الاستهلاكية عليه وعلى غيره وعلى بيئته. وكنتيجة لذلك ظهرت في الجزائر عدة مشكلات تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعل أهمها: زيادة إنتاج النفايات، الإستهلاك غير الرشيد للمياه والطاقة واستخدام وسائل النقل الملوثة للبيئة فأغلب الناس المالكين للسيارة مثلا يفضلون استخدامها دوما ولا يحبذون نهائيا استخدام وسائل النقل الأخرى كالترموای.

مع ذلك يمكن الإشارة إلى وجود بعض السلوكيات المستدامة للمستهلكين الجزائريين والتي يجب تعزيزها والعمل على تعميمها لكي نفعل دور المستهلك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة نذكر منها:

- زيادة الوعي بضرورة الابتعاد عن الأكل غير الصحي والبحث عن المنتجات ذات المكونات الطبيعية والتي لا تضر صحة الإنسان وبيئته.
- زيادة الوعي بالضرر التي تسببه المنتجات البلاستكية كالأكياس وغيرها.
- الإهتمام بالأنشطة البيئية المنزلية.
- زيادة الوعي بضرورة ترشيد استخدام الطاقة ويتجلى ذلك في زيادة استخدام المصابيح الاقتصادية في الإنارة المنزلية.

من خلال ما ذكر سابقا يمكن القول أن المستهلك الجزائري يساهم بشكل محدود نسبيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بسبب سلوكياته الاستهلاكية التي لا تتوفر في أغلبها صفة الاستدامة.

5. الآليات الواجب اعتمادها لتفعيل دور المستهلك الجزائري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يؤدي إلى تنمية حياة الإنسان في مختلف المجالات كتوفير الغذاء والمسكن والملبس والتعليم والعمل والرعاية الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة الإنسان المادية والاجتماعية، بشرط ألا يترتب عن ذلك دمار واستنزاف للموارد الطبيعية مع ضمان احترام الأنظمة البيئية وحفظ حقوق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية. ولن يحدث ذلك دون إحداث تغيير في أنماط الإستهلاك وذلك عن طريق إحداث تغيير أو تعديل في سلوكيات المستهلكين وجعلها في خدمة أهداف التنمية المستدامة.

ولهذا الغرض – وبناءا على ما سبق - نقترح جملة من الاليات لتفعيل دور المستهلك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر تتمثل فيما يلي:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- ضرورة استيعاب أغلبية المستهلكين لما تمثله التنمية المستدامة باعتبارها الإدارة المثلى للموارد الطبيعية وذلك بتركيزها على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الإقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها. فضلا على تشجيع المستهلكين على المشاركة الشعبية في المشاريع والسياسات المختلفة للمحافظة على البيئة.
- ضرورة وجود جمعيات لحماية المستهلك وتوعيته بضرورة حماية البيئة من كل الآثار السلبية للاستهلاك، والعمل بالتنسيق مع الهيئات المهتمة بالمحافظة على البيئة من أجل تحقيق هذا الهدف. ففي الدول المتقدمة أدى ارتفاع الوعي الاستهلاكي والبيئي لدى مواطنيها إلى زيادة الضغط على المنتجين من أجل ابتكار وسائل وطرق إنتاجية ومنتجات جديدة لا تؤذي البيئة.
- تفعيل دور وسائل الإعلام في العمل على نشر قيم الاستدامة والحث على تنمية الوعي البيئي وترشيد الاستهلاك.
- الإهتمام بالتربية البيئية في جميع الأطوار التعليمية لتوعية التلاميذ بضرورة الحفاظ على البيئة، والإستهلاك العقلاني لمواردها عند إشباعهم لمختلف احتياجاتهم الإستهلاكية.
- التركيز على دور مؤسسات التنشئة الإجتماعية المختلفة في توعية الأطفال والمراهقين وحتى الشباب بالتأثيرات السلبية لثقافة الاستهلاك على النظام البيئي، باعتبار هؤلاء هم الأكثر تأثرا بهذه الثقافة.
- يجب أن تعمل كل من الحكومة والمنتجين على تشجيع السلوك المستدام في المجتمع، وتحفز الأفراد على إحداث تغييرات في سلوكياتهم الاستهلاكية وجعلها أكثر استدامة.
- إنجاز دراسات علمية -إجتماعية وإقتصادية- من طرف مختصين وباحثين، تساعد على فهم الإستهلاك المستدام باعتبارها ظاهرة إجتماعية وإقتصادية وتوضيح تأثيراتها على الفرد والمجتمع.

6. خاتمة:

تمثل التنمية المستدامة ذلك النموذج التنموي الذي يلبي حاجات الحاضر دون التعرض لقدرة الأجيال في المستقبل على تلبية الحاجات الخاصة بها، وهي ليست حالة ثابتة ولكنها عملية تغير يجب أن تتوافق فيها متطلبات الحاضر مع المستقبل، لكن ومن خلال هذه الورقة البحثية توصلنا إلى أن:

- انتشار ثقافة الاستهلاك في المجتمع يجعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمرا صعبا، لأنه نتيجة زيادة الاستهلاك الذي أدى إلى استنزاف الموارد الطبيعية ظهرت العديد من المشكلات البيئية ولتي أثرت سلبا على النظام البيئي.

- تتطلب مواجهة ثقافة الاستهلاك التي تؤدي إلى التدهور البيئي تضافر كل جهود أفراد المجتمع سواء كانوا مستهلكين، باحثين ومختصين أو مسؤولين أو ينتمون إلى المجتمع المدني.

- يتوقف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تهدف لتحسين نوعية حياة أفراد المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا على توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، ويتم ذلك عن طريق توعية الأفراد بأهمية استخدام التقنيات الحديثة المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدامها دون أن ينتج عن ذلك مخاطر بيئية، وهو ما يعرف بالاستهلاك المستدام.

- إن سلوك والذي يمثل تلك التصرفات والأفعال التي يقوم بها الفرد أثناء البحث عن شراء أو استخدام السلع أو الخدمات أو الأفكار أو الخبرات التي يتوقع أنها تشبع رغباته أو حاجاته، يمكن أن يكون مستداما إذا تبنى هذا المستهلك نمط استهلاكيا صديقا للبيئة.

- يساهم المستهلك الجزائري بشكل محدود في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وللرفع من فعالية دوره في تحقيق أهدافها يجب إجراء تغيير أو تعديل على سلوكه لجعله أكثر استدامة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ونقترح في الأخير بالإضافة إلى تنفيذ الاليات المقترحة سابقا العمل على تنمية الوعي العام حتى يتكيف مع المتغيرات الاقتصادية التي تطرأ على الأسواق المحلية، وعلى إيجاد السبل التي يمكن أن يستفيد منها المستهلك في اختيار وتحديد احتياجاته الاستهلاكية الفعلية دون التأثر بالعوامل الخارجية خصوصا أن التطور العلمي أدى إلى انتشار منتجات وسلع تؤثر على التوازن البيئي، مع العلم أن الحفاظ التوازن البيئي يرتبط بشكل كبير بسلوك الإنسان الصحيح نحو مكونات البيئة وأن التقنية لا خوف منها على توازن البيئة إذا أحسن استخدامها، وقد تسهم في التخفيف من المشكلات البيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

7. الهوامش:

[1] إبراهيم جابر السيد: **قاموس علم الإجتماع وعلم النفس**، ط1، دار البداية، عمان ، الأردن، 2013، ص30.

[2]Mohamed Bouhadida : **Dictionnaire des finances, des affaires et de management**, Casbah éditions, Alger, Algérie, 2000,p71.

[3]محمد بن عطية: **دراسة استهلاك العائلات الجزائرية ما بين سنة 1969 و2005**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في إقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2006/2005، ص11.

[4] كامل صكر القيسي: **ترشيد الإستهلاك في الإسلام**، ط1، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص07.

[5] آمال مايدي ومحمد فرحي: **دراسة أثر الثقافة الإستهلاكية على وعي المستهلك بالخداع التسويقي- حالة المستهلك في مدينة الأغواط**، مجلة الواحات، المجلد09، العدد01، جامعة غرداية، الجزائر، 2016 ، ص554.

[6] سماح حسين القاضي: **تلفزيون الواقع و نشر الثقافة الإستهلاكية– دراسة ميدانية (طلبة جامعة دمشق نموذجا)**، رسالة ماجستير في الإعلام تخصص تلفزيون، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2009، ص15.

[7] عبد الله الجسمي: **الهوية وثقافة العولمة**، دار التنوير للنشر، العين، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص193.

[8] الخنساء تومي: **الثقافة الجماهيرية وأنماط الإستهلاك**، ط1، دار ابن بطوطة، عمان، الأردن، 2012، ص22.

[9] إياد عبد الفتاح النسور ومبارك بن فهد القحطاني: **سلوك المستهلك**، ط1، دار صفاء، عمان، الأردن، 2013، ص40.

[10] آمال مايدي ومحمد فرحي، مرجع سبق ذكره، ص555.

[11] عنبر إبراهيم شلاش: **إدارة الترويج والاتصالات**، ط1، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2011، ص92.

[12] عنابي بن عيسى: **سلوك المستهلك-عوامل التأثير البيئية-**، ج1، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص17.

[13] محمد عبد علي عبد ربه ومحمد عزت محمد إبراهيم غزلان: **اقتصاديات الموارد والبيئة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص294.

[14] معجب بن أحمد معجب الزهراني: **التنمية المستدامة وتطبيقاتها التربوية**، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن،2016، ص35.

[15] علي عبد الرزاق جبلي وهاني خميس أحمد عبده: **علم إجتماع التنمية (رؤى نظرية وتجارب إنسانية)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص21.

[16] معجب بن أحمد معجب الزهراني، مرجع سبق ذكره، ص36.

[17] شهرزاد نسيب وكمال مرداوي: **الإستهلاك المستدام وفقا لدعائم السلوك المستدام-دراسة ميدانية لمستهلك السير غاز في قسنطينة-**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد2، العدد 31، جامعة قسنطينة، الجزائر، جوان 2020، ص730.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

[18] كمال مرداوي وحبيبة شعور: **الإطار التحليلي للتنمية المستدامة وتطبيقاته على الدول العربية.** مجلة العلوم الإنسانية، العدد33، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 284.

[19] أحمد محمد هلالي: **جرثومة العولمة**، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2013، ص75.

[20] عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط: **التنمية المستديمة-فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها-**، ط01، دار صفاء، عمان، الأردن، 2010، ص29.

[21] M'hamed Rebah : Les Risques écologiques en Algérie ,Quelle riposte?, les éditions APIC , Algérie , 2005,p185.

[22] صالح لخضاري: **واقع التنمية المستدامة في الجزائر-الإستراتيجية والجهود-**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلدأ، العدد50، جامعة قسنطينة، الجزائر، ديسمبر 2018، ص 213.

[23] عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص57.

[24] محمد الجوهري: **علم إجتماع البيئة**، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010، ص39.

[25] شهرزاد نسيب وكمال مرداوي، مرجع سبق ذكره، ص731.

8. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

- بن عطية، محمد. (2006/2005). دراسة استهلاك العائلات الجزائرية ما بين سنة 1969 و 2005 (مذكرة ماجستير) . كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.
- بن عيسى، عنابي. (2010). *سلوك المستهلك-عوامل التأثير البيئية-* (ط.02). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بن غضبان، فؤاد. (2014). *المدن المستدامة والمشروع الحضري-نحو تخطيط استراتيجي مستدام-* (ط.01). عمان: دار صفاء.
- تومي، الخنساء. (2012). *الثقافة الجماهيرية وأنماط الإستهلاك*. عمان: دار ابن بطوطة.
- جبلي، علي عبد الرزاق، وأحمد عبده، هاني خميس. (2009). *علم إجتماع التنمية (رؤى نظرية وتجارب إنسانية)*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- الجسمي، عبد الله. (2008). *الهوية وثقافة العولمة*. العين: دار التنوير.
- الجوهري، محمد. (2010). *علم إجتماع البيئة* (ط.01). عمان: دار المسيرة.
- الزهراني، معجب بن أحمد معجب. (2016). *التنمية المستدامة وتطبيقاتها التربوية* (ط.01). عمان: دار كنوز المعرفة.
- السيد، إبراهيم جابر. (2013). *قاموس علم الاجتماع وعلم النفس* (ط. 01). عمان: دار البداية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- شلاش،عنبر إبراهيم. (2011). *إدارة الترويج والاتصالات* (ط.01). عمان: دار الثقافة.
- عبد ربه، محمد عبد الكريم علي، وغزلان، محمد عزت محمد إبراهيم. (2002). *اقتصاديات الموارد والبيئة*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- غنيم، عثمان محمد، وأبو زنط، ماجدة. (2010). *التنمية المستديمة-فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها*-(ط. 01). عمان: دار صفاء.
- القاضي، سماح حسين. (2009). تلفزيون الواقع و نشر الثقافة الإستهلاكية– دراسة ميدانية طلبة جامعة دمشق نموذجا(رسالة ماجستير) . كلية الإعلام، عمان: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.
- القيسي، كامل صكر. (2008). *ترشيد الإستهلاك في الإسلام* (ط.01). دبي: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري.
- لخضاري، صالح. (ديسمبر, 2018). واقع التنمية المستدامة في الجزائر-الإستراتيجية و الجهود-. *مجلة العلوم الإنسانية، أ*(50) ؛ الصفحات 221-209.
- مايدي، أمال، وفرحي، محمد. (2016). دراسة أثر الثقافة الإستهلاكية على وعي المستهلك بالخداع التسويقي- حالة المستهلك في مدينة الأغواط. *مجلة الواحات، 09*(01) ؛ الصفحات 552-594.
- مرداوي، كمال، وشعور، حبيبة. (2010). الإطار التحليلي للتنمية المستدامة وتطبيقاته على الدول العربية. *مجلة العلوم الإنسانية*(33) ؛ الصفحات 302-281.
- النسور، إياد عبد الفتاح، والقحطاني مبارك بن فهد. (2013). *سلوك المستهلك* (ط.01). عمان: دار صفاء.
- نسيب، شهرزاد، ومرداوي، كمال. (جوان, 2020). الإستهلاك المستداه وفقا لدعائم السلوك المستدام-دراسة ميدانية لمستهلك السير غاز في قسنطينة-. *مجلة العلوم الإنسانية، 31*(2)؛ الصفحات 751-729.
- هلالي، أحمد محمد. (2013). *جرثومة العولمة*. الإسكندرية: دار الوفاء.

المراجع باللغة الأجنبية

- Bouhadida, M. (2000). *Dictionnaire des finances, des affaires et de management.* Alger: Casbah éditions.
- Rebah, M. (2005). *Les Risques écologiques en Algérie ,Quelle riposte?* Alger: les éditions APIC.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

9. ملاحق:

الجدول 1:تطور الناتج الداخلي الخام والإنتاج الداخلي الخام بالحجم من 2015-2017

النسبة/السنة	2015	2016	2017
الإنتاج الداخلي الخام	3.8	3.5	1.6
الناتج الداخلي الخام	3.7	3.2	1.4
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	5.0	2.2	2.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2018،ص68.

الجدول 2:مؤشرات التشغيل الشباب من 2015-2017

المؤشرات	سبتمبر2015	أبريل 2016	سبتمبر2016	أبريل 2017	سبتمبر2017
نسبة النشاط	41.8	42.0	41.8	42.0	41.8
نسبة التشغيل	26.4	26.8	....	....	....
نسبة الشغل	37.1	37.8	37.4	36.8	36.9
نسبة البطالة	11.2	9.9	10.5	12.3	11.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2018،ص13.

الجدول 3:تطور المشاريع الممولة وأثر الشغل للوكالة الوطنية لدم تشغيل الشباب من 2014 إلى2016

العدد/السنة	2014	2015	2016
عدد المشاريع الممولة	40856	23676	11262
أثر الشغل	93140	51570	22766

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2018،ص13.

الجدول 4: حجم استعمال المياه في الجزائر من 2009 إلى2011

حجم استعمال المياه ب مليون $م^3$	2009	2010	2011
أسر	1980	2100	2115
فلاحة، صيد	3560	3600	3620
صناعات مصنعة	296	310	315
صناعة كهربائية	115	115	115
حجم إجمالي للمياه العذبة	6013	6187	6227

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2018، ص29.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)